

موريتانيا: على السلطات أن تتوقف عن استخدام الاعتقال التعسفي لقمع النشاط المناهض للعبودية والتمييز

اعتُقل احمد ولد الوديعة، بشكل تعسفي بتاريخ 3 يوليو/تموز 2019، وهو ناشط بارز مناهض للعبودية، وصحفي وعضو في حزب المعارضة (تواصل) في موريتانيا خلال مدهمة الشرطة لمنزله في أعقاب تصريحات قام بها انتقاداً لرد فعل السلطات على الاحتجاجات التي أعقبت الانتخابات الرئاسية، ولاسيما الاعتقالات الجماعية التي طالت المواطنين الأجانب.

وتطالب منظمة العفو الدولية، والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات، ومنظمة نجدة العبيد (SOS-Esclaves) وست مجموعات موريتانية أخرى معنية بحقوق الإنسان بالإفراج الفوري عنه وبدون شروط.

واحتُجز احمد ولد الوديعة في مركز للشرطة بمقاطعة "تفرغ زينة" في العاصمة نواكشوط. ولم تُوجّه له تهمة واستُجوب بدون حضور محاميه. ولم يُسمح له بالاتصال بمحاميه إلا بتاريخ 8 يوليو/تموز. وهذه القضية هي جزء من حيلة أكبر تستخدمها السلطات لمضايقة، وترهيب، وقمع المدافعين والنشطاء المناهضين للعبودية والتمييز خلال الشهور الأخيرة.

ويُذكر أن أحمد ولد الوديعة هو نائب رئيس منظمة نجدة العبيد وصحفي في قناة "المرابطون". وله تاريخ طويل في العمل لصالح الأقليات في موريتانيا والمجموعات المهمشة، بما في ذلك العبيد السابقون الذين ينتمون إلى مجتمع الحراطين. ولا يزال يكافح، منذ عقود، التمييز الذي يطال الأشخاص الذين كانوا عبيداً في السابق.

ويُنظر على نطاق واسع إلى اعتقال ولد الوديعة إلى جانب نشطاء آخرين على أنه محاولة ذات دوافع سياسية لخنق المعارضة، وخلق مناخ من الخوف والترهيب في موريتانيا. ويأتي ذلك بعد موجة أخرى من الاعتقالات طالت نشطاء مناهضين للعبودية والتمييز. واعتقل يحيى سي الذي يعمل في الجمعية الحقوقية جمعوية يتامى الضحايا المدنيين والعسكريين من 1986 إلى 1991 (COVICIM) في يوم 3 يوليو/تموز واحتجز لمدة ستة أيام قبل أن يُفرض عنه بدون توجيه أي تهمة له.

اعتقل شيخنا محمد الأمين الشيخ مدير حملة "ائتلاف صواب"/ مبادرة انبعاث الحركة الانعتاقية (ايرا) في حي لقصر بنواكشوط بتاريخ 24 يونيو/حزيران وأُفرج عنه بتاريخ 2 يوليو/تموز. كما اعتُقل الصحفي موسى كامارا بتاريخ 26 يونيو/حزيران بعد اتهامه بالتشكيك في نتائج الانتخابات التي نشرت بتاريخ 3 يوليو/تموز. واعتقل صامبا تيام، زعيم الحزب السياسي المسمى القوي التقدمية للتغيير يوم 25 يونيو/حزيران في أعقاب نشر مشاركة على الفيسبوك تساءل فيها عن "نزاهة العملية الانتخابية" وعلّق على تعبئة المجتمع الأفرو-موريتاني. واستُجوب في غياب محاميه حتى تاريخ 1 يوليو/تموز. وأُطلق سراحه بدون توجيه تهمة له بتاريخ 3 يوليو/تموز بعد إرغامه على توقيع بيان مفاده أنه "سيتمخلى عن الأنشطة التي تقود إلى التطرف والعنف".

يجب على السلطات الموريتانية أن توقف استخدام الاعتقالات التعسفية لترهيب، ومضايقة، وزرع الخوف من الانتقام بين المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء. يجب عليها أن تفرج فوراً وبدون شروط عن أحمد ولد الوديعة ووضع حد لاستخدام النظام القضائي لمضايقة وترهيب أولئك الذين يجاهرون بعدائهم للعبودية والتمييز في موريتانيا، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان والقادة السياسيون.

موريتانيا هي آخر بلد بلغي العبودية بشكل رسمي في عام 1981 ويُجرّمها بشكل نهائي في عام 2007. ثم أصدرت مرة أخرى تشريعاً أقوى بهذا الشأن في عام 2015.

ولا تزال السلطات الموريتانية تنفي تفشي العبودية في موريتانيا، ويواجه الأشخاص الذين لا يزالون مستعبدين والمدافعون عن حقوق الإنسان الذين يهدفون إلى وضع حد لهذه الممارسة التعرض للانتقام عندما يجاهرون بأرائهم.

وشهدت موريتانيا حجباً للإنترنت في أعقاب الانتخابات الرئاسية ما بين 23 يونيو/حزيران و3 يوليو/تموز إذ عرقل هذا الإجراء على التوالي عمل منظمات حقوق الإنسان والصحفيين.

الموقعون:

- منظمة العفو الدولية
- الجمعية الموريتانية لحقوق الإنسان
- رابطة النساء معيلات الأسر
- لجنة التضامن مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في موريتانيا
- هيئة الساحل للدفاع عن حقوق الإنسان
- ملتقى منظمات الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا
- فريق الدراسة للبحث وللديمقراطية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية (GERDDES)
- المجموعة الدولية لحقوق الاقليات
- منظمة نجدة العبيد